



التوجه نحو الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

تجربة الإمارات العربية المتحدة

Moving Towards a Green Economy as a Mechanism for Sustainable Development
UAE Experience

فاتح سردوك¹، داود غديري²، فارح شعابنة³

¹ جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر LEODD، fateh.serdouk@univ-jijel.dz

² المركز الجامعي ميله (الجزائر)، مخبر LEZINRU، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

³ جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر LEODD، farih.chaabna@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/08؛ تاريخ القبول: 2023/05/28؛ تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تبيان ماهية الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة، نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية للدولة، أين تم دراسة تجربة الإمارات العربية المتحدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومساهمته في تحقيق التنمية المستدامة. توصلت الدراسة إلى أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة يسير بشكل إيجابي، لما استطاعت الدولة من تحقيقه من مشاريع تنموية هادفة لتحقيق التوازن البيئي والاجتماعي والاقتصادي ومنه تحقيق التنمية المستدامة، حيث تم وضع خطط واستراتيجيات طويلة المدى من أجل تحقيق ذلك، بحيث يكون النمو الاقتصادي نموا مستداما لارتباطه ببرامج وسياسات محافظة على البيئة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاح: الاقتصاد الأخضر؛ التنمية المستدامة؛ النمو الاقتصادي؛ الإمارات العربية المتحدة.

تصنيف JEL: P28؛ Q56.

Abstract: This research aims to clarify the nature of the green economy and its relationship to sustainable development, given its importance in the economic development of the country, where the experience of the United Arab Emirates in the transition towards a green economy and its contribution to achieving sustainable development was studied.

The study found that the transition to a green economy in the United Arab Emirates is proceeding positively, as the country has been able to achieve development projects aimed at achieving environmental, social and economic balance, including achieving sustainable development, where long-term plans and strategies have been developed in order to achieve this, so that economic growth is sustainable growth because it is linked to programs and policies that preserve the environment in the long term.

Keywords: Green Economy; Sustainable Development; Economic Growth; UAE.

Jel Classification Codes: P28; Q56

1. المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الأخضر اقتصاد الطاقة النظيفة في شكله البسيط، والذي أولت له مختلف دول العالم أهمية كبيرة في بناء اقتصادها، وضمان مستقبل مستدام لجميع أفراد الدولة، نظرا لارتفاع نسب التلوث وانتشار عدة عوامل خارجية تؤثر على البيئة بشكل سلبي، بحيث تسعى الدولة بمختلف جهازاتها الحكومية والقطاع الخاص مع المجتمع المدني إلى اتخاذ تدابير واستراتيجيات من شأنها المساهمة في الحصول على اقتصاد أخضر، أين تركز جهودها في القيام بمشاريع خضراء تعتمد على الطاقة النظيفة، وخلق مناصب شغل خضراء للأفراد العاطلين عن العمل، من قبل تقديم اقتراحات في مختلف المؤتمرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومعالجة مشاكل غير المستدامة من خلال إنتاج نمو اقتصادي حديث، قائم على تحسين رفاهية الأفراد والعدالة الاجتماعية، بحيث أنها تشمل على ثلاثة قطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصبح الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر يزداد أهمية بين بلدان العالم، حيث برزت العديد من التجارب الرائدة في المجال، ومن أهمها تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حققت تقدما كبيرا في مختلف القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة والبيئة، نظرا لاتباعها لاستراتيجيات واضحة في التخفيف من أضرار التلوث، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، والتشجيع على تطوير الابتكارات البيئية وتعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد، مما جعل هذه التجربة نموذجا يحتذى به في المنطقة العربية ودول العالم.

● إشكالية الدراسة:

أدى التدهور المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلى البحث عن نماذج حديثة للتنمية، بحيث يتم تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة، الأمر الذي جعل العديد من الدول العربية تتجه نحو الاقتصاد الأخضر لمعالجة هذه النقائص وتحقيق التنمية المستدامة، ومما سبق يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر بالإمارات العربية المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة؟

● فرضية الدراسة:

➤ يؤدي التوجه نحو الاقتصاد الأخضر إلى تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.

● أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية التحول للاقتصاد الأخضر في البلد ومساهمته في التنمية المستدامة، لما له من سمات هامة في المحافظة على الموارد الطبيعية، من خلال التقليل من النفايات والتلوث البيئي وتخفيض كميات الطاقة، وموارد عمليات الإنتاج، في ظل ما تعانيه الدول العربية من ظاهرة تراجع النمو الاقتصادي، وما يترتب عنه من مشاكل عويصة كالفقر والبطالة، وأيضا الآثار الناتجة عن سوء إدارة الموارد المتاحة حاليا، والتي تضر بالأجيال القادمة، ومن هنا تبرز أهمية الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

• أهداف الدراسة:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- معرفة العلاقة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة؛
- التعرف على واقع الإقتصاد الأخضر في الإمارات العربية المتحدة ومساهمته في التنمية المستدامة.

• المنهج المتبع:

لغرض الإجابة على الإشكالية تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، كونه يسمح بعرض تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم الشروحات الخاصة بالاستراتيجية التي تم اعتمادها للانتقال نحو الإقتصاد الأخضر وتشخيص واقعه بها، من خلال تقديم بعض الإحصائيات التي تعكس مدى مساهمة الإقتصاد الأخضر بالإمارات في التنمية المستدامة.

• الدراسات السابقة:

- دراسة (قادم، 2023) مقال بعنوان: التوجه نحو الإقتصاد الأخضر من خلال استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المشاريع الصديقة للبيئة، باستخدام التكنولوجيا الجديدة في مجال الطاقات النظيفة بالجزائر، وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدام، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا التحول يتطلب توفير آليات للتمويل وإنتاج مثل هذه الطاقات.
- دراسة (مهديد و تيتام ، 2022) مقال بعنوان: متطلبات التحول نحو الإقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة، هدفت الدراسة إلى استعراض متطلبات التحول نحو الإقتصاد الأخضر بالتركيز على أهم التحديات التي تواجهها الدول في تبني هذه المقاربة، وعرض بعض الحلول والمقترحات التي تساعد في تبني الإقتصاد الأخضر بفعالية، حيث ركزت الدراسة على عرض تجارب عالمية رائدة (السويد، ألمانيا)، من أجل الإستفادة منهما في الجزائر.
- دراسة (السالم و رشيج، 2020) مقال بعنوان: الإقتصاد الأخضر طريق نحو التنمية المستدامة في العراق لمدة (2004-2019)، يهدف هذا البحث على تحديد العلاقة التكاملية والتفاعلية بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة باستخدام التكامل المشترك، وقد خلصت الدراسة إلا أنه يتم تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول نحو الإقتصاد الأخضر، وهذا يجعل العلاقة تبادلية بين المتغيرين والاعتماد عليهما للنهوض بالإقتصاد المحلي.
- من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة، نجد أن لديها علاقة متفاوتة مع موضوع دراستنا، إذ ساهمت في إلمامنا بالموضوع، إلا أن دراستنا شملت تجربة تعتبر رائدة على المستوى العالمي، يمكن للدول النامية الإستفادة منها في تحقيق النمو الإقتصادي المسابر للتطور التكنولوجي الحاصل.

2. الإطار النظري للإقتصاد الأخضر

يعتبر الإقتصاد الأخضر نموذج للتنمية الاقتصادية للبلد، والذي يهدف إلى الحد من المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة دون التأثير على البيئة، إذ يعد محورا مهما في النمو الإقتصادي للبلد ومساهم في القضاء على الفقر وزيادة العمالة.

1.2. مفهوم الاقتصاد الأخضر

عرف Chapple الاقتصاد الأخضر على أنه "اقتصاد الطاقة النظيفة والذي يشتمل على أربعة قطاعات، والتي تحد من الآثار البيئية وتحسن من استخدام الموارد الطبيعية، وهو ليس إنتاج طاقة نظيفة فقط، وإنما التكنولوجيا التي تسمح بعمليات إنتاج أنظف، وسوق متنامية للمنتجات التي تستهلك طاقة أقل". (Karen , 2008, p. 1)

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP بأنه "ذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية". (Robert , 2018, p. 7)

ويعرف أيضا بأنه "نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على الطويل دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة". (عجروود ، 2021 ، صفحة 246)

من خلال التعريفات السابقة يمكننا القول أن الاقتصاد الأخضر عبارة عن أنشطة اقتصادية ملائمة للبيئة، والتي تؤدي للتنمية المستدامة، وهو الذي يعمل على التقليل من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية للموارد.

2.2. أهمية الاقتصاد الأخضر

يمكن حصر أهمية الاقتصاد الأخضر في النقاط التالية: (بن قارة مصطفى و بوخديمي، 2020، الصفحات 51-52)

- يعتبر بديل الطاقة المتجددة والتكنولوجيات التي تقل فيها كميات الكربون؛
- يعمل على تنمية وتعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير مناصب شغل جديدة؛
- أنه يروج للمدن الخضراء ويحسن كفاءة الطاقة في قطاع النقل، ويستخدم الوقود النظيف، ويتحول من النقل الخاص إلى النقل العام، لتوفير حياة خضراء مع انبعاثات منخفضة للكربون مع ضمان حركة أكثر استدامة.
- الاستعمال الكفء لمختلف الموارد الطبيعية من خلال خضرة القطاعات الاقتصادية، والعمل رفع معدلات النمو على المدى البعيد بالاستثمارات والبنى التحتية الخضراء. (زياني باي و زرواط ، 2022 ، صفحة 53)

3.2. أهداف الاقتصاد الأخضر

تختلف أهداف الاقتصاد الأخضر المرجو تحصيلها، لكن بالنسبة لأهمها فتمثل فيما يلي: (تركي و نايلي ، 2018 ، صفحة

(117)

- تعتبر حماية البيئة هدف رئيسي تسعى الدول لتحقيقه من خلال الاقتصاد الأخضر؛
- اتاحت الفرص للعديد من الوظائف الخضراء في مختلف المجالات والقطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق التنمية المستدامة من أبرز ما يهدف إليه الاقتصاد الأخضر؛
- يهدف الاقتصاد الأخضر إلى القضاء على الفقر، لأن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الخضراء يجعلها أكثر صداقة للبيئة ويساعد في الحد منه، لا سيما في المناطق الريفية.
- توجيه الاستثمارات الحكومية الخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة إلى أقصى حد، وتأمين محركات نمو حديثة من خلال بحوث التطوير المتعلقة بالتقنية الخضراء. (مهديد و تيتام ، 2022 ، صفحة 05)

3. مساعي الانتقال للاقتصاد الأخضر

تتضمن مساعي الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر معرفة جوهرية للاقتصاد البيئي، والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي، وزيادة العمالة والقضاء على الفقر.

1.3. أسباب نشوء الاقتصاد الأخضر

اختلفت أسباب ظهور بؤادر الاعتماد على الاقتصاد الأخضر لكنها تتمحور في الأساس فيما يلي: (حمري و ألبز ، 2020، الصفحات 124-127)

1.1.3. ظهور المستهلك الأخضر: من الممكن أن يطلق عليه أيضا مستهلكا بيئيا، والذي يعتبر أحد العوامل الدافعة باعتباره عاملا مشجعا وفعالا لتحسين الأداء التنظيمي للشركات، من خلال توفير المنتجات التي تلبي رغبات المستهلك الأخضر، فهؤلاء المستهلكون هم أولئك الذين يشعرون بالمسؤولية البيئية ويتبنون نموذجا سلوكيا يحترم البيئة، كما يعتبرون من العناصر الأساسية لتحسين الأداء البيئي للمنظمات التي تنفذ التسويق الأخضر، بحيث ينظر المستهلك الأخضر للمنتجات الخضراء على أنها من الضروريات على عكس المستهلكين الآخرين، فالغرض من السلوك الاستهلاكي هو معرفة المشكلات البيئية وتجنبها والحفاظ على مختلف الموارد؛

2.1.3. تزايد مخاطر البيئة: إن الاقتصاد البني القائم على التنمية باستخدام الوقود الأحفوري الضار بالبيئة، يتجاهل البعد البيئي للتنمية الاقتصادية، لذلك أصبحت المخاطر البيئية العابرة للحدود قضية اجتماعية ذات اهتمام عالمي، زمن أسبابها المخلفات الملوثة الناتجة من الصناعات الغذائية والدباجة والمنسوجات، والتي يتم تصريفها في المياه السطحية أو الهواء، كما تشمل استخدام المبيدات في الزراعة والأسمدة وغيرها من الملوثات، والتي بدورها أثرت على صحة الانسان وأضررت بالحيوانات، فإذا كانت المتطلبات الصحية غير موجودة فمن الصعب الحد من انتشار وتأثير الأمراض الخطيرة، بحيث يموت كل يوم 3800 طفل بسبب الأمراض المتعلقة بنقص المياه الصالحة للشرب، فالتنمية الصحية جزء من نتائج التنمية المستدامة؛

3.1.3. دور الحكومات والمنظمات: في حركة حماية المستهلك وحماية البيئة، تواجه المؤسسة مبدأ تفعيل القيم الاجتماعية والثقافية في الأنشطة الاقتصادية وتطبيقها في التسويق، لأنه يدمج كل التزام ناتج داخل المؤسسة كدليل في الجانب القانوني، هذا وقد دفع القلق من الفساد وتدمير الموارد الطبيعية الحكومة إلى لعب دور فاعل في تنظيم استغلال هذه الموارد ومكافحة التلوث الذي يحدث، ويتم تحقيق ذلك بشكل أساسي، من خلال سيادة القانون عن طريق وزارة البيئة كمسؤول مباشر وممثل للشعب الحكومي، فقد اتجهت الكثير من الدول إلى الاقتصاد الأخضر بتسهيل الانتقال اليه من خلال وضع قوانين تحدد الحقوق وتضمن الامتيازات، والتي بدورها تنمي النشاط الاقتصادي الأخضر.

2.3. القطاعات الحيوية في الاقتصاد الأخضر

توجد العديد من القطاعات الاقتصادية، التي تقلل من الندرة الايكولوجية والمخاطر البيئية، والتي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، نجد منها ما يلي: (حفاظ و يحياوي ، 2015، الصفحات 44-46)

1.2.3. الطاقات المتجددة: حيث يتم في قطاع الطاقة المتجددة الاعتماد على الاستثمار في الطاقات النظيفة، وترك الطاقات التي تخلف وتعتمد على الكربون؛

2.2.3. الزراعة المستدامة: وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للمياه والمحافظة على خصوبة التربة، إضافة إلى العمل على التنوع في المحاصيل الزراعية والماشية، والتركيز على استخدام الأسمدة العضوية بدل الأسمدة الكيميائية، والتوجه إلى تنمية وتطوير المناطق الفلاحية بالريف؛

3.2.3. الحفاظ على الغابات: تعتبر الغابات جزءا مهما من البنية التحتية البيئية، والتي تساهم في رفاهية الأفراد المقيمين بالمناطق الريفية أو غيرهم من سكان المدن، كما تدعم القطاعات الأخرى والتي تعتمد بشكل كبير على الجوانب البيولوجية؛

4.2.3. الاستثمار لتحقيق مستويات مستدامة من الصيد: يتطلب هذا القطاع إدارة وتنسيق محكم من أجل استدامته، والتنظيم الجيد لعملية الصيد البحري من خلال تحديد الفترات التي يتم فيها الصيد، والفترات التي يجب الإنقطاع عنه للحفاظ على الثروة الحيوانية والسلالات النادرة خاصة؛

5.2.3. الاستثمار في تحسين الموارد المائية: بحيث أن قطاع المياه المستدام يساهم في نجاعة السياسات المائية ويفتح المجال للاستثمار في البنية التحتية، وجمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها بشكل مفيد؛

6.2.3. تنمية السياحة المستدامة: تعتبر السياحة البيئية ذات أهمية كبيرة خاصة وأنها تمثل حاليا ستة أضعاف معدل نمو القطاع بشكل عام، إذ يتوقع توفير مناصب عمل من خلالها، بالرغم من التحديات التي تواجهها كالتلوث بجميع أشكاله؛

7.2.3. السكن المستدام: ويكون ذلك من خلال الاعتماد على المواد الصديقة للطبيعة خلال عملية بناء، وتحسين كفاءة استعمال الطاقة في مختلف المنشآت؛

8.2.3. النقل المستدام: حيث يتم الاعتماد على السيارات النصف كهربائية، والتي تعمل جزئيا بالكهرباء، وهو ما يفتح المجال أمام المؤسسات للاستثمار في هذا المجال؛

9.2.3. الصناعة المستدامة: وهي التي تعتمد على طرق إنتاج مستدامة وحديثة، والتقليل من استهلاك الطاقة؛

10.2.3. إدارة وتدوير المخلفات: من خلال عملية معالجة المواد القابلة للتدوير، والتعامل مع هذه المخلفات بشكل إيجابي على أنها ستعود بالفائدة في الجانب الاقتصادي من خلال استغلالها في تصنيع منتجات أخرى، وهو الأمر الذي يجعل هذا المجال واعداد للاستثمار في المستقبل.

3.3. تحديات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

تواجه الدول الساعية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر عدة تحديات، تصعب من مهمتها في تحقيق التنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي، والمتمثلة في الآتي: (برايس و شبوي ، 2023، الصفحات 126-127)

1.3.3. التحديات المالية: يعد التمويل عنصرا أساسيا في تكوين الأصول الإنتاجية للفقراء، وإيجاد فرص عمل جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية الخضراء، وزيادة فرص الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة، حيث يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر تظافر جهود القطاع الخاص والعام، هذا الأخير الذي يلعب دورا محوريا في تمويل مشاريع البحث العلمي، من أجل تطوير مشاريع الاقتصاد الأخضر بأقل تكلفة وأكثر كفاءة؛

2.3.3. تحديات العمل: يؤدي نقص المهارات اللازمة للأفراد إلى إعاقة الاستثمار الأخضر، إضافة لضعف التخطيط والتنسيق بين هيئات المكلفة بالشغل في البلد، والتي تتطلب تطوير أساليب تحديد الاحتياجات المهنية الخاصة بالاقتصاد الأخضر؛

3.3.3. التحديات الاقتصادية: تتمثل في المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة، والتي تساهم في فشل خطط التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة عند حدوث الأزمات المالية العالمية، والتي ستخفض المساعدات الإنمائية للدول بمجرد حدوثها، الأمر الذي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي بشكل كبير؛

4.3.3. التحديات التجارية: تشمل تأثير الامتثال للمعيار البيئي التي تتطلب إعادة هيكلة الصناعات من الداخل، أو تغيير الإنتاج وأساليبه على تنافسية المؤسسات، الأمر الذي يتسبب في خسائر في الإنتاجية وفرص التشغيل؛

5.3.3. التحديات التكنولوجية: يساهم التقدم التكنولوجي في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي يساعد في خلق فرص العمل الخضراء ويساعد في زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين التعليم والرعاية الصحية، إلا أن التكنولوجيا والمعرفة تمتلكها الدول المتقدمة فقط ولا تسمح بانتقالها إلى الدول النامية التي تتوفر على التقنيات الحديثة؛

6.3.3. التحديات السياسية: تشمل التحديات الخارجية المتمثلة في الضغوط الممارسة من قبل الدول الأخرى والشركات المالية الكبرى في شؤون الدول النامية، أما التحديات الداخلية فتتمثل في عوامل عدم الاستقرار والاحتجاجات.

4. ماهية التنمية المستدامة

تشير التنمية المستدامة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تسعى للقضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي للفرد، من خلال استغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية حاجاتهم ورغباتهم الحالية والمستقبلية.

1.4. مفهوم التنمية المستدامة

اختلفت تعريفات التنمية المستدامة على مر الزمن واختلاف الهيئات المعنية، والنظم البيئية والتحديات الناشئة من جراء عدم تجانس الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعرفها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية WCED على أنها " القدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". (Mousumi, 2021, pp. 1-2)

كما تعني التنمية المستدامة "إرساء السياسات التنموية والبيئية على أساس مقارنة التكاليف والفوائد، والتحليل الاقتصادي الدقيق الذي من شأنه أن يعزز حماية البيئة، ويؤدي إلى ارتفاع مستويات الرفاهية واستدامتها". (Rogers, Jalal, & Boyd, 2008, p. 44)

وعرفت كذلك على أنها "تلك العملية التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة في إطار تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون إلحاق الضرر بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجات الحاضر، وهي تفترض الاحتفاظ بالأصول لطبيعة لأغراض النمو والتنمية في المستقبل". (طيب، 2022، صفحة 122)

ومنه يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تلبية الاحتياجات الحالية للمجتمع، بطريقة تحافظ على احتياجات الأفراد في المستقبل، مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2.4. السمات الأساسية للتنمية المستدامة

تشتمل التنمية المستدامة على العديد من الخصائص منها: (بن عوالي ، 2018 ، صفحة 170)

- تقوم على أساس ترقية الأحوال وتحسين الظروف بمتطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع؛
- تأخذ التنمية المستدامة الاعتبارات البيئية للمحافظة على وجود الأجيال القادمة، خاصة بالنسبة للموارد الطبيعية غير قابلة للتجديد؛
- تحترم التنمية المستدامة الخصوصيات الحضارية للمجتمعات؛
- تكامل برامج التنمية المستدامة للبلدان فيما بينها، في إطار العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- تحمل التنمية المستدامة عناصر كمية ونوعية، تتراوح بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

3.4. أهداف التنمية المستدامة

حددت الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها لتحقيق التنمية المستدامة، نذكر منها ما يلي:

(Walker, Pekmezovic, & Walker, 2019, p. 40)

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية لجميع الفئات العمرية؛
- ضمان التعليم الجيد والمنصف وتعزيز فرص التعلم للجميع،
- حصول جميع الأفراد على الطاقة الحديثة والمستدامة بأسعار معقولة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- تشييد بنية تحتية مرنة قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، إضافة للإبداع والابتكار؛
- الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة، مع ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- الحفاظ على المحيطات والبحار واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة تغير المناخ وآثاره؛
- حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر؛
- تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير سبل الوصول إلى العدالة للجميع، إضافة لبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

4.4. مبادئ التنمية المستدامة

يقوم مفهوم التنمية المستدامة على عدة مبادئ نذكر منها ما يلي: (صاطوري، 2016، صفحة 301)

- مشاركة المجتمع في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية؛
- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- التوظيف الأمثل والديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- استغلال عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي لها؛
- التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، والحفاظ على التوازن البيئي والتنوع البيولوجي؛
- تحديد وتطوير هياكل الغنتاج والاستثمار والاستهلاك، والحفاظ على خصائص الطبيعة، مع القدرة على البقاء والتنافسية الدائمة.

5.4. أبعاد التنمية المستدامة

- تشتمل التنمية المستدامة على الجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي، تترابط هذه الأبعاد فيما بينها بشكل متكامل في إطار تفاعلي يتسم بالتنظيم وترشيد الموارد، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: (بولقرينات و لشهب ، 2023 ، الصفحات 77-78)
- **البعد البيئي:** يعبر عن ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، بواسطة أنماط الإنتاج واستغلالها بعقلانية حتى لا يتم استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة، من أجل ضمان التنوع الحيوي ونقاء الهواء وخصوبة التربة، إضافة للمحافظة على التنوع البيولوجي المستدام؛
 - **البعد الاجتماعي:** تشتمل التنمية المستدامة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والتي تقوم على المشاركة بحيث يشارك الأفراد في صنع القرارات التنموية المؤثرة في حياتهم، واحتياجهم لعنصر العدالة والمساواة سواء للأجيال الحالية أو المقبلة؛
 - **البعد الاقتصادي:** يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يعالج تمويل التقنيات الصناعية في إطار توظيف الموارد الطبيعية، بحيث تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد.
 - **البعد التكنولوجي:** تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، والحد من تلوث البيئة وجعلها نظيفة، إذ يعتبر التطور التكنولوجي وسيلة هامة في التوفيق بين أهداف التنمية المستدامة وبين القيود التي تفرضها البيئة. (غضبان ، 2021 ، صفحة 349)

6.4. مساهمة الاقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة

- يعتبر الاقتصاد الأخضر تعزيزاً للاستثمار في البنية التحتية الخضراء، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية والتخلص من النفايات بطريقة صديقة للبيئة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك فيما يلي: (ملاحي و العايدي ، 2023 ، صفحة 796)
- #### 1.6.4. تحفيز النمو الاقتصادي:
- من خلال بناء نموذج حديث للتنمية الاقتصادية، والذي يعبر عن التحول نحو التنمية المستدامة، والتي تتركز في الأساس على استدامة الموارد الطبيعية، والاستثمارات ذات الكفاءة العالية والصدقية للبيئة كالطاقات المتجددة وغيرها؛

2.6.4. مواجهة التحديات البيئية: يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن استهلاك وإنتاج الطاقة، إضافة لتوسيع استخدام الطاقات المتجددة للحفاظ على البيئة، كذلك تفعيل عمليات تدوير النفايات على أوسع نطاق باعتبارها من أبرز آليات الاقتصاد البيئي؛

3.6.4. القضاء على الفقر وخلق فرص العمل: يساهم تبني الاقتصاد الأخضر في توفير فرص عمل أكبر وتحقيق دخل أكثر، كما يساعد في التقليل من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية، من جراء الحفاظ على الموارد الطبيعي وحسن استخدامها.

5. الجانب التطبيقي: الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

تسعى دولة الإمارات إلى بناء مستقبل مستدام لأجيالها الحاضرة والمستقبلية، لذا تبنت منهجية الاقتصاد الأخضر كمسار من مسارات التنمية المستدامة عبر "استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء" التي تساعد في تحقيق رؤية الإمارات، وتحقيق الاستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

1.5. أركان الاقتصاد الأخضر بالإمارات العربية المتحدة

تهدف دولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في كافة أرجائها، أين تم إطلاق استراتيجية دبي للطاقة النظيفة سنة 2050، التي تهدف لجعل دبي مركزاً عالمياً للطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، وغيرها من المشاريع والمبادرات التي تضمن بناء مستقبل مستدام لأجيالها الحاضرة والمستقبلية، حيث تبنت منهجية الاقتصاد الأخضر كأحد مسارات التنمية المستدامة عبر استراتيجية التنمية الخضراء، تمهيداً لبناء اقتصاد أخضر في دولة الإمارات تحت شعار "اقتصاد أخضر لتنمية مستدامة"، تهدف من خلالها أن تكون أحد الرواد العالميين في هذا المجال، ومركزاً لتصدير وإعادة تصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم النمو الاقتصادي على المدى الطوي، وتشمل المبادرة مجموعة من البرامج والسياسات في مجالات الطاقة والزراعة والاستثمار والنقل المستدام، إضافة إلى سياسات بيئية وعمرانية جديدة تهدف إلى رفع جودة الحياة، وتتمثل المبادرات الرئيسية التي تشملها الاستراتيجية ما يلي: (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات، 2023)

➤ **الطاقة الخضراء:** مجموعة من البرامج والسياسات الهادفة لتعزيز إنتاج واستخدام الطاقة المتجددة والتقنيات الخاصة بها، بالإضافة إلى تشجيع استخدام الوقود النظيف لإنتاج الطاقة، وتعزيز كفاءة استهلاكها وتطوير معاييرها في القطاعين الحكومي والخاص؛

➤ **السياسات الحكومية:** تعمل على تشجيع الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتسهيل عمليات إنتاج واستيراد وتصدير المنتجات والتقنيات الخضراء، إضافة إلى خلق فرص عمل للمواطنين في هذه المجالات وتجهيز الكوادر فيها؛

➤ **المدينة الخضراء:** تتضمن سياسات التخطيط العمراني الهادفة للحفاظ على البيئة، ورفع من كفاءة المباني بيئياً، والاعتماد على وسائل النقل الصديقة للبيئة والمعروفة بالنقل المستدام، فضلاً عن برامج تنقية الهواء الداخلي للمدن في دولة الإمارات العربية المتحدة لتوفير بيئة صحية للجميع؛

➤ **التعامل مع التغير المناخي:** من خلال السياسات والبرامج الهادفة إلى تخفيض الانبعاثات الكربونية من المنشآت الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى تشجيع الزراعة العضوية، والتقليل من الممارسات الخاطئة المؤذية إلى تقليل المساحات الخضراء؛

- **الحياة الخضراء:** يشمل مجموعة من السياسات والبرامج الهادفة لترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مشاريع إعادة تدوير النفايات بالبلد؛
- **التكنولوجيا والتقنية الخضراء:** يتم التركيز فيها على أهم تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة إلى تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة.

2.5. أبرز المشاريع الوطنية الخضراء الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة بالإمارات العربية المتحدة

تبذل دولة الإمارات جهوداً كبيرة لتحقيق اقتصاد أخضر، وتشمل هذه الجهود الحد من حرق النفط والغاز، تطوير تقنيات مريحة للجميع، كذلك تقنية التقاط الكربون وتخزينه، بالإضافة إلى تعزيز معايير الكفاءة والفعالية والاستدامة البيئية من خلال البرامج الآتية: (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات، 2023)

1.2.5. برنامج العلامة البيئية للمصانع الخضراء

أطلقت هيئة البيئة لأبوظبي برنامج "العلامة البيئية للمصانع الخضراء"، وهو برنامج تم تطويره بناء على أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وبما يتوافق مع طبيعة القطاعات الصناعية بالإمارة، حيث يهدف إلى بناء شراكات داعمة لتعزيز وتقدير الاسهامات في حماية البيئة مع القطاعات الصناعية المختلفة، أين يتم تنفيذ البرنامج من خلال تشجيع المنشآت الصناعية على إيجاد الحلول المبتكرة للتحكم بالملوثات وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، وبالتالي رفع نسبة الإمتثال لحماية البيئة والمجتمع، وذلك عن طريق منح العلامة البيئية للمنشآت الصناعية ذات الأداء البيئي المتميز، حيث يركز برنامج علامة المصانع الخضراء على أربعة محاور رئيسية تشكل البنية الأساسية لمعايير التقييم للمنشآت الصناعية لمنح العلامة هي:

- إدارة الطلب على الموارد، عن طريق ترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل للطاقة والحفاظ على الموارد؛
- تطبيق أفضل الممارسات الفنية والإدارية للحد من التلوث الناجم من العمليات التشغيلية؛
- تقييم سجلات الإمتثال ونتائج عمليات التفتيش البيئي التي تقوم بها الهيئة على المنشأة؛
- الحلول المبتكرة التي تطبقها المنشأة لحماية البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز جودة الحياة للمجتمع.

2.2.5. الحد من حرق النفط والغاز

باعتباره منتج مشتق من إنتاج النفط، يساهم في تلوث شديد للهواء وانبعاثات الغازات الدفيئة، نجحت دولة الإمارات في الحد من حرق الغاز الطبيعي الناتج عن صناعة النفط والغاز، وتتجه سياستها في التحول من الحد الأدنى للحرق إلى سياسة الحد منه وعدم التهاون مطلقاً في حرق الغاز، تهدف شركة بترول أبوظبي "أدنوك" إلى القضاء على الحرق الروتيني، وتمكنت من خفض حرق الغاز بنسبة 76,4% في عام 2013، وضمن مجموعة أدنوك، تمكنت شركة التنقيب والإنتاج الخارجية (E&P) في أن تصل بنسبة الحرق بالفعل إلى صفر في حقول زاكوم للمرة الأولى.

3.2.5. تطوير تقنيات مريحة للجميع

تشمل هذه التقنيات أساليب الاستخلاص المعزز للنفط (EOR) في خزانات النفط القديمة، حيث لا يتدفق النفط بسهولة مما يؤدي إلى ضخ الغاز الطبيعي الموجود في الخزانات، لإضافة المزيد من الضغط وزيادة الإنتاج، وبتزايد الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، فإن استخدام ثاني أكسيد الكربون كبديل عن طريق تطبيق تقنيات التقاط وتخزين الكربون (CCS) يعتبر مكسباً للجميع، مما سيساعد على إبطاء معدل التغير المناخي السريع، وفي نفس الوقت يلي الطلب المتزايد على النفط.

4.2.5. كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة

أعلنت موانئ أبوظبي ومدينة خليفة الصناعية "كيزاد"، بدء الأعمال الإنشائية الخاصة بالشركة الوطنية للمواد الغذائية على مساحة 752.000 م² كمصنع إنتاج في كيزاد، وسيكون هذا أول مصنع في العالم يعمل بطريقة آلية بالكامل، ويدار بمفهوم التوفير الأقصى للطاقة، حيث تتألف المرحلة الأولى من الشركة الوطنية للمواد الغذائية ذات المواصفات الموفرة للطاقة والمياه من مصنع لتعبئة المياه، الألبان والعصائر سعته 05 جالون، ومصنع صغير لتعبئة المياه تحت سقف واحد، كما تتألف المرحلة الثانية من المشروع من مصنع للتعبئة والتغليف، يعمل بطريقة آلية بالكامل لإنتاج عبوات تغليف بلاستيكية للصناعات الغذائية، ومصنع حديث لإعادة التدوير، لتصنيع المنتجات باستخدام المخلفات، وأكبر مخزن تبريد يعمل بطريقة آلية بالكامل.

إضافة لقيام كل من شركة ألنسيوم دبي المحدودة "دوبال"، والإمارات للألمنيوم "إيمال" بدمج شركاتهم، ليصبحوا شركة واحدة هي شركة الإمارات العالمية للألمنيوم في سنة 2013، تقوم بتنفيذ وتوليد مشترك للكهرباء وإعدادات الدورة المركبة في محطات توليد الكهرباء الخاصة بهم، محققين بذلك النسبة من 46% إلى 48% من الكفاءة الحرارية، وانخفضت كثافة الغازات الدفيئة في الإنتاج في دبي بنسبة 12% خلال 05 سنوات.

5.2.5. استخدام الوقود النظيف

يعتبر الغاز الطبيعي بديلاً متجدداً ونظيفاً للوقود مقارنة بالبنزين نظراً لإصداره انبعاثات أقل، كما إن تكلفة تشغيل المركبات أقل بحوالي 30%، وتتمتع الشركات التابعة لشركة "أدنوك" لتوزيع الوقود ومعالجة الغاز بدور ريادي في التوسع في استخدام الغاز الطبيعي المضغوط للمركبات (CNG)، وذلك عن طريق الاستثمار في البنية التحتية، لضمان وجود محطات وقود كافية لتلبية الطلب الإضافي لمثل هذه المركبات، وتتضمن المرحلة الأولى لمشروع الغاز الطبيعي للمركبات، تركيب مضخات غاز طبيعي مضغوط في 16 محطة بأبوظبي والعين، وكذلك في إمارة الشارقة، بقدرة استيعابية تكفي احتياجات 10000 سيارة في اليوم.

أما في دبي أطلقت شركة غاز الإمارات، إحدى الشركات التابعة لشركة بترول الإمارات الوطنية "إنوك"، مبادرة لترويج الغاز الطبيعي المضغوط، كوقود للمركبات في بداية سنة 2006، وحتى وقتنا الحالي تم تجهيز 3000 مركبة نقل عام للعمل بالغاز الطبيعي المضغوط، بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ مشروع تجربي مع هيئة الطرق والمواصلات بدبي، حيث يعمل على تحويل بعض القوارب المائية التي تعمل محركاتها بالديزل في خور دبي، إلى جعلها تعمل بالغاز الطبيعي المضغوط، بالإضافة إلى ذلك تم تقديم الغاز الطبيعي المضغوط لمستخدمي أساطيل النقل مثل موانئ دبي العالمية، ترانس جارد، وهيئة كهرباء ومياه دبي "ديوا"، وجهات أخرى.

6.2.5. ترشيد الطاقة بطرق ذكية

أطلقت دائرة الطاقة في أبو ظبي "برنامج إدارة جانب الطلب" الذي يوضح استراتيجية شاملة لكفاءة الطاقة، تتضمن التحول نحو تطوير الشبكة الذكية، مما يؤدي إلى تلبية احتياجات المجتمع بالمستقبل، انتهت الهيئة من تنفيذ خارطة الطريق للبرنامج، وحققت بالفعل تطور ملحوظ في نشر البنية التحتية المتطورة للقياس في 400.000 من أصل 680.000 نقطة استهلاكية موجودة في بلديات أبو ظبي والعين، تجمع البنية التحتية المتطورة للقياس البيانات عن بعد من خلال العدادات الذكية، ويتم التصديق عليها ونقلها من خلال أنظمة إدارة البيانات إلى النظام الخاص بفاتورة العميل.

أما بمدينة دبي ووفقاً لسياسيتها خفض 30% من الطلب على الطاقة، بحلول سنة 2030 كهدف رئيسي لاستراتيجية دبي المتكاملة للطاقة، قامت بتطوير خارطة طريق لإدارة الطلب، وكذلك تطوير خطة عمل قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى حتى سنة

2030، وهذا يتضمن 08 برامج لإدارة الطلب، و24 مبادرة تغطي كل مناطق الترشيد المحتملة، وتتضمن تحليل الفائدة والتكلفة، وطرق التنفيذ وآليات التمويل، ومنهجية القياس والتحقق، بالإضافة إلى ذلك، استبدلت 200.000 من العدادات الذكية بدلا من العدادات التقليدية في جميع أنحاء دبي.

7.2.5. تشجيع ترشيد الاستهلاك

يعد التعاون بين الأفراد والشركات ووعيهم تجاه ضرورة استهلاك الطاقة بكفاءة، أمر ضروري لتحقيق الاستدامة في الإمارات، حيث أدرجت سنة 2013 في الفاتورة بيان عن انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون لاستهلاك العميل من الكهرباء، لزيادة الوعي بأثر ذلك على التغير المناخي، ووفقا للتقرير الصادر سنة 2006 من الصندوق العالمي للطبيعة، سجلت دولة الإمارات أعلى بصمة بيئية في العالم.

8.2.5. أنظمة تبريد المناطق (DCS)

تتبنى الإمارات أنظمة تبريد المناطق DCS كبديل مفضل عن مكيفات الهواء التقليدية، وبشكل عام تستهلك أنظمة تبريد المناطق 50% طاقة أقل من الأنظمة التقليدية، حيث أصبح الآن 01 من بين كل 10 أشخاص من السكان يستخدم هذه الأنظمة.

9.2.5. معايير البناء الأخضر

وافق مجلس الوزراء الإماراتي على اعتماد معايير البناء الأخضر المستدام سنة 2010، وقد بدأ تطبيقها في المباني الحكومية في مطلع عام 2011، ومن المتوقع أن يوفر المشروع 10 مليار درهم إماراتي بحلول عام 2030، وأن يخفض نحو 30% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

10.2.5. تقديم وسائل مستدامة للنقل العام

- بالنسبة لمدينة أبوظبي: يجري حاليا إنشاء مشروع مترو أبوظبي بطول 131 كم، وسوف يصل هذا المشروع الجديد بين جزيرة أبوظبي وضواحيها وجزيرة السعديات، وجزيرة ياس وجزيرة الراحة، وقد قامت دائرة النقل بأبوظبي بدراسة تفصيلية لمشروع مترو أبوظبي بمبادرة منها في إطار خطة النقل الشامل للمدينة، إضافة لخطوط السكك الحديدية الخفيفة.

- بالنسبة لمدينة دبي: مترو دبي هو شبكة قطار متطور يعمل آليا، ويعد أكبر نظام مترو في العالم يعمل بدون سائق، وبطول 74.6 كم، يمر بـ 49 محطة في دبي، 09 منها تحت الأرض، أما فيما يخص ترام دبي فهو من أكثر وسائل النقل أمانا في العالم، صمم ليكون جزءا أساسيا من شبكة مواصلات دبي، ويصل ترام دبي إلى مترو دبي وقطار النخلة الكهربائي، على امتداد شارع الصفوح وشارع شاطئ الجميرا.

3.5. مبادرات الأجندة الوطنية الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة

تشكل الأجندة الوطنية الخضراء خطة طويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، وجعل اقتصادها أكثر صداقة للبيئة، وبحلول 2030 ستعمل الأجندة الخضراء على تنفيذ ومتابعة المبادرات والمشاريع، لتحقيق أبرز المنافع المتوقعة عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتشتمل الأجندة على خمسة أهداف إستراتيجية تتضمن برامج ومبادرات خضراء من أجل تحقيقها، تتمثل فيما يلي: (وزارة التغير المناخي والبيئة، 2021، الصفحات 77-79)

1.3.5. اقتصاد المعرفة التنافسية: تعد الإمارات العربية المتحدة الأفضل من حيث الأداء، بين دول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالنسبة لمؤشر التنافسية والابتكار، حيث زادت حصة البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من

0.87% إلى 0.94% بين سنة 2015 وسنة 2018، بحيث تهدف إلى زيادة الإنفاق إلى 1.5% سنة 2021، وتشجيع الابتكار بشكل متواصل؛

2.3.5. التنمية الاجتماعية وجودة الحياة: صنفت الإمارات خلال السنوات الخمسة الأخيرة من بين أفضل 35 دولة في العالم على مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، وهو مقياس لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية، كالحياة الصحية والطويلة، والدراسة المعرفية والمستوى المعيشي اللائق، أما بالنسبة للمستوى العام للسعادة فدولة الإمارات من بين أفضل 25 دولة سعادة في العالم، وتبحث شبكة حلول للتنمية المستدامة في 6 متغيرات لشرح تباين السعادة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الدعم الاجتماعي، متوسط العمر الصحي، الحرية، الكرم، غياب الفساد)، حيث تقدمت إلى المركز 21 (سنة 2019) بعدما كانت في المركز 28 (سنة 2016)؛

3.3.5. البيئة المستدامة والموارد الطبيعية الثمينة: تقيس كل من البصمة البيئية ومؤشر الأداء البيئي الاتجاهات البيئية والتقدم الذي تحرزه البلدان على مستوى العالم، فالبصمة البيئية تحدد الأثر البيئي للطريقة التي يستهلك بها السكان المنتجات والطاقة، مع مراعاة الصادرات والواردات والقدرة الحيوية التي تعبر عن قدرة النظام البيئي على إنتاج مواد مفيدة بيولوجيا، وامتصاص النفايات في إطار التكنولوجيا السائدة، وتعتبر وحدة الهكتار العالمي وحدة القياس المركزية والموحدة للبصمة البيئية، والتي تمثل مستويات مختلفة من خصوبة الأرض والإنتاجية، وقد بلغت البصمة البنية لدولة الإمارات 8.9 هكتار عالمي سنة 2016، وهو أقل من مقياس سنة 2015 البالغ 9.7 هكتار عالمي، أما بالنسبة لمؤشر الأداء البيئي فقد تحسن بـ 15 درجة، أين احتلت الإمارات المرتبة 92 في التصنيف سنة 2016، وتحتل حاليا المرتبة 77، والذي يشمل مجموعة من القضايا منها الصحة البيئية وحيوية النظام الإيكولوجي لـ 180 دولة، كما تنتمي دولة الإمارات أيضا إلى 22 دولة أخرى كدول ريفية المستوى من خلال امتلاكها لأعلى نسبة من المناطق البحرية المحمية داخل منطقتها الاقتصادية، حيث ساهمت الجهود المبذولة بشأن حماية التنوع البيولوجي والأراضي في تعزيز هذا التصنيف، الأمر الذي يتفق مع الزيادة بنسبة 19% في نسبة المناطق المحمية في البلاد بين سنة 2015 وسنة 2018.

4.3.5. الطاقة النظيفة والتكيف مع التغير المناخي: بالرغم من هيمنة الوقود الأحفوري على الطاقة، إلا أن الإمارات العربية المتحدة حريصة على الاستفادة من إمكانيات الطاقة النظيفة كقرار استراتيجي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بالبلد، حيث تم وضع هدف لتوليد 24% من احتياجاتها من الطاقة النظيفة لسنة 2021، وزيادة هذه النسبة إلى 50% سنة بحلول سنة 2050، بحيث ساهمت المبادرات المختلفة الداعمة للطاقة النظيفة، إلى محافظة دولة الإمارات على مستوى ثابت من انبعاثات غازات الدفيئة، إضافة إلى زيادة مستمرة للنسبة المئوية لاستخدام الطاقة الشمسية منذ 2015 بشكل تصاعدي.

5.3.5. الحياة الخضراء والاستخدام المستدام للموارد: من أجل تحقيق استخدام موارد فعالة ومستدامة لإقتصاد أخضر، فإن الهدف الاستراتيجي هو استهلاك المياه والطاقة لكل ناتج إجمالي محلي، حيث أن نصيب الفرد من الطاقة لا يزال مستقرا منذ سنة 2015، أما استهلاك المياه فهو في انخفاض مستمر، الأمر الذي يشير إلى كفاءة استخدام المياه على الرغم من زيادة الطلب نظرا لزيادة عدد السكان.

6. الخاتمة

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يعني الاحتفاظ على الموارد الطبيعية، لغرض استغلالها بالشكل الأمثل والمستدام، حيث تظهر مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل والقضاء على الفقر بالبلد، وحماية المناخ والبيئة بشكل عام، حيث تبذل الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر من خلال إعداد برامج واستراتيجيات طويلة المدى تساهم بدورها في تحقيق التنمية المستدامة.

7. النتائج

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي:
- يعد التوجه نحو الاقتصاد الأخضر الحل الرئيسي للتنمية المستدامة، من أجل تحقيق التكامل بين أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والتكنولوجية؛
 - يعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر حالياً ضرورة حتمية للدول التي ترغب في تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر والرفع من المستوى المعيشي للأفراد؛
 - تتضمن عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر وضع برامج واستراتيجيات تحقق هذه العملية بكفاءة؛
 - بإمكان الاقتصاد الأخضر تحقيق تنمية متوازنة في شتى القطاعات، كالنمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية؛
 - تمتلك الإمارات العربية المتحدة كل المقومات التي تجعلها ناجحة في استراتيجيتها المستقبلية للتنمية المستدامة، نظراً للمبادرات الناجحة التي قامت بها خلال التحول نحو الاقتصاد الأخضر، والتي أعطت نتائجها الإيجابية على المستوى المحلي والدولي، من خلال الإستعانة بعدة مشاريع خاصة بالطاقة النظيفة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي حققت تقدماً ملحوظاً وفي تزايد مستمر، الأمر الذي يدل على صحة الفرضية التي تنص على: يؤدي التوجه نحو الاقتصاد الأخضر إلى تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية.
8. التوصيات: من خلال ما سبق ذكره يمكن طرح التوصيات التالية:

- التدعيم الدائم للبرامج والمشاريع الهادفة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر؛
- الاستفادة من الدعم المقدم من قبل المؤسسات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل على زيادة استخدام مصادر توليد الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛
- تشجيع البحث العلمي والإبتكار التكنولوجي المتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الدول العربية؛
- تكثيف جهودات القطاع العام والخاص في تنمية القطاعات بالمشاريع الصديقة للبيئة؛
- نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع عبر مختلف وسائل التواصل؛
- تشييد بنية تحتية حديثة تساعد الدولة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ومنه تحقيق التنمية المستدامة.

7. الإحالات والمراجع

1. Karen , C. (2008). Defining the Green Economy: A Primer On Green Economic Development. University of California, USA: Center for Community Innovation.
2. Mousumi, R. (2021). *Sustainable Development Strategies Engineering, Culture and Economics*. United Kingdom: Butterworth Heinemann.
3. Robert , C. (2018). *The Green Economy and Water-Energy-Food Nexus*. London, United Kingdom: palgrave macmillan.
4. Rogers, P., Jalal, K., & Boyd, J. (2008). *An introduction to sustainable development*. USA: Earthscan.
5. Walker, J., Pekmezovic, A., & Walker, G. (2019). *Sustainable Development Goals*. United Kingdom: Wiley.
6. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات. (10 01 ,2023). *إستراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء*. تم الاسترداد من <https://tinyurl.com/2nbxqa39>
7. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات. (10 01 ,2023). *الاقتصاد الأخضر*. تم الاسترداد من <https://tinyurl.com/ybqtltf3>
8. الجودي صاطوري. (2016). *التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات*. مجلة الباحث، 16 (16)، الصفحات 299-311.
9. خالدية بن عوالي . (2018). *أفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة*. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، 02 (02)، الصفحات 165-185.
10. خليفة برايس، و سليم شبوي . (2023). *الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر -تحليل التحديات وفرص النجاح-*. مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية، 02 (01)، الصفحات 121-133.
11. رجاء السالم، و خولة رشيع. (2020). *الاقتصاد الأخضر طريق نحو التنمية المستدامة في العراق لمدة (2004-2019)*. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 07 (02)، الصفحات 61-82.
12. رقية ملاحي، و مريم العايدي . (2023). *الاقتصاد الأخضر كمدخل لتعزيز الاستثمار السياحي في ظل الانتقال الى الاستدامة*. مجلة البشائر الاقتصادية، الصفحات 793-813.
13. زحل حفاظ، و نور الهدى يحياي . (2015). *الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري*. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الصفحات 39-66.
14. سارة عجرود . (2021). *الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: رؤية تحليلية للقطاع الفلاحي المغربي*. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 5 (1)، الصفحات 244-258.
15. سعيدة طيب. (2022). *رهانات التنمية المستدامة وأثرها على التحول الطاقوي مشروع الإمارات العربية المتحدة كنموذج*. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، 07 (01)، الصفحات 119-135.
16. سليمة بولقرينات، و مسعود لشهب . (2023). *مكانة الطاقات المتجددة في دول العالم لتحقيق التنمية المستدامة*. مجلة الاقتصاد الجديد، 14 (01)، الصفحات 75-92.

17. سيف الدين زياني باي، و فاطمة الزهراء زرواط . (2022). الاستثمار في الطاقات المتجددة السبيل لتنمية الاقتصاد الأخضر -التجربة الصينية-. *المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي*، 07(01)، الصفحات 46-69.
18. عائشة بن قارة مصطفى، و فادية بوخديمي. (2020). استراتيجية الجزائر في التحول نحو الاقتصاد الأخضر. *مجلة قانون العمل والتشغيل*، الصفحات 49-53.
19. فاطمة الزهراء مهديد، و دليلة تيتام . (2022). متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بين النظرية والتطبيق دراسة مجموعة من التجارب الدولية الرائدة. *المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي*، 07(01)، الصفحات 01-25.
20. قادم ف. (2023). التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من خلال استغلال الطاقات المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية*. 02(01), pp. 94-109.
21. ليدية تركي، و نسيم نايلي . (2018). الاقتصاد الأخضر رهان لتحقيق السياسة الطاقوية المستدامة في الجزائر. *السياسة العالمية*، الصفحات 112-133.
22. ليلي غضبان . (2021). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 11(02)، الصفحات 339-362.
23. نجود حمري، و كلثوم ألبز . (2020). إستراتيجية الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في ظل التنمية المستدامة: الطاقات المتجددة. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، الصفحات 118-140.
24. وزارة التغيير المناخي والبيئة. (2021). *تقرير حالة الاقتصاد الأخضر في دولة الإمارات العربية المتحدة*. دبي.